نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة العالمية

صندوق النقد الدولي يُدعى لمعاونة مجموعة الثمانية في وضع استراتيجيات الخروج اللازمة ضمن سياسات مواجهة الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٣ يونيو ٢٠٠٩

- مجموعة الثمانية ترى دلائل على الاستقرار الاقتصادي في خضم الأزمة المستمرة
- ستراوس- كان يصرح بضرورة مواصلة التركيز على الخروج من الأزمة
- مجموعة الثمانية تواصل بحث السبل الكفيلة بتعزيز قدرة الصندوق على إقراض البلدان الفقيرة

في ظل دلائل تشير إلى بدء استقرار الأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، طلبت الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في مجموعة الثمانية إلى صندوق النقد الدولي أن يقوم بالعمل التحليلي اللازم لمعاونة الحكومات في إعداد "استراتيجيات الخروج" اللازمة لسحب تدابير التنشيط المالي الكبير التي اتُّخِذَت لمكافحة الأزمة.

غير أن وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة الثمانية نبهوا في اجتماعهم الذي عُقد يومي ١٢ و ١٣ يونيو الجاري في مدينة ليتشي بجنوب إيطاليا إلى أن "الموقف لا يزال يكتنفه عدم اليقين والمخاطر لا تزال كبيرة على الاستقرار الاقتصادي والمالي"، بالرغم من تحسن ثقة الأعمال والمستهلكين في الاقتصادات المتقدمة. وقالوا أيضا في نفس السياق إن معدلات البطالة قد تواصل ارتفاعها حتى بعد تحسن الإنتاج.

وقال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إنه مما يُحسَب للحكومات في مختلف أنحاء العالم أن الإجراءات التي اتخذتها على مستوى السياسات قد بدأت تؤتي ثمارها، ولكن التعافي لا يزال ضعيفا وهناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به، لا سيما في القطاع المالي. وصرح للصحفيين بأن الوضع في بعض بلدان الأسواق الصاعدة لا يزال مثيرا للقلق.

وقال سيادته إنه بالرغم من أهمية بدء التفكير في استراتيجيات للخروج تلائم مرحلة ما بعد الأزمة، مثل تخفيض عجز الموازنات العامة، فإن "الأهم من ذلك هو الخروج أولا من الأزمة". وأضاف قائلا إنه كان من الضروري مواصلة العمل لإعطاء دفعة تنشيطية للاقتصاد العالمي وتنقية الميزانيات العمومية للبنوك.

دعم التعافي القابل للاستمرار

وصرح الوزراء في بيان صدر في ختام المحادثات بأنهم ناقشوا مدى الحاجة لإعداد الاستراتيجيات الملائمة لسحب تدابير السياسات الاستثنائية المتخذة لمواجهة الأزمة بمجرد أن يصبح التعافي مؤكدا. وذكر البيان أن "استراتيجيات الخروج" هذه، والتي قد تختلف من بلد لآخر، هي استراتيجيات ضرورية لتشجيع التعافي القابل للاستمرار على المدى الطويل. وأضافوا: "لقد طلبنا إلى صندوق النقد الدولي أن يتولى العمل التحليلي اللازم لمعاونتنا في هذا الصدد."

وقد اجتمع الوزراء من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا وروسيا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي قبل قمة زعماء مجموعة الثمانية المقرر انعقادها في شهر يوليو المقبل في مدينة لاكويلا التي ضربها الزلزال في وسط إيطاليا.

كذلك أشار البيان إلى دور صندوق النقد الدولي في توفير الموارد اللازمة لمجابهة الأزمة، وتعزيز المساعدة المقدمة للبلدان منخفضة الدخل، وإصلاح هيكل الحوكمة في هذه المؤسسة متعددة الأطراف:

- ***إعطاء دفعة لموارد الصندوق:*** "لقد أخذنا زمام القيادة في السعي لتزويد صندوق النقد الدولي بالموارد اللازمة لتوسيع طاقته الإقراضية ونحن ملتزمون كل الالتزام بسرعة تنفيذ ما تعهدنا به في قمة لندن، ونحث البلدان الأخرى على المشركة."
- ***زيادة الإقراض بشروط ميسرة:*** "كذلك نواصل بحث السبل الكفيلة بتحقيق زيادة ملحوظة في قدرة الصندوق على الإقراض بشروط ميسرة من خلال بيع الذهب أو غير ذلك من السبل حسبما يتلاءم مع النموذج الجديد لدخل الصندوق، ونشجع الصندوق على بحث إمكانية زيادة عنصر التيسير في القروض المقدمة للبلدان منخفضة الدخل."
- ***إصلاح صندوق النقد الدولي:*** "ونحن لا نزال ملتزمين بإصلاح أوضاع الصندوق حتى يتمكن من أداء دوره الحاسم في الاقتصاد العالمي الحديث."

زيادة أرصدة الموارد لدى الصندوق

كانت مجموعة العشرين التي تضم البلدان الصناعية والأسواق الصاعدة قد اقترحت في قمة لندن التي عُقِدت في إبريل الماضي زيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بمقدار ثلاثة أضعاف حجمها الحالي لتبلغ ٧٥٠ مليار دولار بغية المساعدة في مكافحة الأزمة. وقال السيد ستراوس-كان إن الالتزامات التي تعهد بها أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٥ بلدا تقترب من المبلغ المستهدف وقدره ٧٥٠ مليار دولار وأضاف أنه يتوقع استكمال الترتيبات المتعلقة بالموارد مع نهاية عام ٢٠٠٩.

وإضافة إلى ذلك، هناك عدة قضايا أخرى تم الاتفاق بشأنها في قمة مجموعة العشرين وأصبحت الآن على شك الاكتمال، ومنها:

- ***مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض:*** قال السيد ستراوس-كان إنه رغم اقتراح مجموعة العشرين مضاعفة الإقراض المتاح بشروط ميسرة ليصل إلى حوالي ٦ مليار دولار خلال مدة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام، فالواقع أن هذا الإقراض قد يصل إلى نحو ٨ مليار دولار أمريكي. وأعرب سيادته عن تأييده لاقتراحات منح القروض للبلدان منخفضة الدخل بشروط أكثر تيسيرا.
- ***تخصيص حقوق السحب الخاصة:*** فوضت مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي أيضا في القيام بعملية تخصيص عامة جديدة لشبه العملة المستخدمة في الصندوق والمعروفة بحقوق السحب الخاصة حتى يتسنى ضخ ٢٥٠ مليار دولار في الاقتصاد العالمي وزيادة السيولة العالمية. وقال السيد ستراوس-كان إن المجلس التنفيذي سيناقش اقتراحات المضي في هذه العملية أثناء اجتماعه المزمع في ١٣ يوليو القادم.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.